

## مفردة الظواهر اللغوية

### توطئة:

#### ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها أربعة أنواع :

- أ- المتباين: وهو أكثر اللغة، وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد.
  - ب- المترادف: وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد.
  - ت- المشترك اللفظي: وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.
  - ث- التضاد: وهو أن يدل اللفظ الواحد على معنيين متضادين.
- وموضع اهتمامنا في هذا الباب الأنواع الثلاثة الثاني والثالث والرابع؛ نستعرضها على النحو الآتي:

#### ظاهرة الترادف نظرياً وتطبيقياً

وظهرت تسميته الاصطلاحية بـ(الترادف) لأول مرة على لسان أبي العباس ثعلب. والترادف في اللغة من الفعل ردف، قال الزمخشري: " هو رديفه وِردفه، وقد رَدَفَه وأرَدَفَه... ركب خلفه،...جاءوا رُدافى؛ مترادفين، ركب بعضهم خلف بعض ، وترادفوا تتابعوا"، ينظر: أساس البلاغة: ٢٢٨ (ر د ف)، ولسان العرب: ١٨٩/٥ (ر د ف). وقد عرّفه الفخر الرازي(ت ٦٠٦ هـ) اصطلاحاً بقوله: (الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ... كالحنطة، والبر، القمح). عرف (أولمان) الترادف بأنه: " ألفاظٌ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق".

#### أسباب الترادف:

وللترادف أسباب مختلفة ساعدت على ظهوره؛ منها الاختلاف في اللهجات إذ يكون للشيء الواحد أسماء عدة؛ لأن كل لهجة تطلق عليه اسماً، أو أن يكون له اسم واحد وصفات مختلفة، ف: " كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغاتٍ لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا"، كالعهن مرادف القطن.

فضلاً عن التطور اللغوي في اللفظة الواحدة وكذلك استعارة بعض المفردات من اللغات الأجنبية، كالتلفون النقال الذي يقابل كلمة (موبايل)؛ وذلك بسبب الترجمة...

ومنها المجاز، فهو رافد من روافد تعدد الألفاظ للمعنى الواحد، ذلك أن المجاز أحد وسائل اللغة لتوليد المعاني، ثم عدّ مفتاحاً لتوليد الألفاظ ذات المعنى المتقارب، فمع مرور الزمن يصبح المعنى الجديد الذي دخل اللفظة عن طريق المجاز حقيقياً مثل المعنى الأول، فتتعدد الألفاظ المترادفة للمسمى الواحد؛ ومن أمثلة حدوث الترادف بسبب المجاز قوله: " ومن المجاز...ورَجُلٌ مَيِّثُ الْقَلْبِ، كَلَيْبُهُ زِنَةٌ وَمَعْنَى"، فتفسير اللفظ مجازاً من روافد حدوث الترادف.

وشقّت ظاهرة الترادف طريقها بين ثلاث فرق من العلماء المتقدمين:

١- الفريق الأول أنكر وقوعها في اللغة، ومنهم ابن الإعرابي (ت ٢٣١هـ)، ( )، وأبو علي الفارسي ( )، وابن فارس ( )؛ ومنهم أبو هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ أو ٤٠٠هـ) الذي ألف كتابه (الفرق اللغوية) في إبطال الترادف؛ وقال فيه: "وكما لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه" ( )، ومما يدل على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، وتغيير الدلالات " أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أُشير إلى الشيء مرة واحدة فَعرف بالإشارة إليه ثنائية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يُفيد فإن أُشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أُشير إليه في الأول كان ذلك صواباً" ( ) .

وأنكر بعض المحدثين وقوع هذه الظاهرة في العربية لأن الألفاظ التي تسمى مترادفة إنما تختص بمزيد معنى ( )؛ واشترط بعض علماء اللغة المحدثين شروطاً معينة لحدوث الترادف في اللغة وهي: ضرورة الاتفاق في معنى اللفظتين اتفاقاً تاماً، وضرورة الاتحاد في البيئة اللغوية، وفي العصر، وألا تكون إحدى الكلمتين تطوراً صوتياً للأخرى ( )، فالشرط الحقيقي لحدوث الترادف هو الاتحاد التام في المعنى ( ) .

٢- والفريق الثاني هم المؤيدون لحدوث الترادف المطلق في اللغة، وسعى أصحاب هذا المذهب لتأكيد رأيهم بالقول بأن ألفاظ اللغة يفسر بعضها بعضاً، ولا ضير من تعدد المسميات والألفاظ الدالة على معنى واحد؛ ويقف في مقدمة القائلين بالترادف الخليل بن أحمد الفراهيدي ( )، وسيبويه الذي أشار إلى وجوده بكثرة في اللغة ( )، والأصمعي الذي حفظ (للحجر) سبعين اسماً، وابن خالويه الذي تذكر المصادر أن له كتابين في الترادف؛ أحدهما في أسماء الأسماء، والآخر في أسماء الحيّة، ومن المؤيدين حمزة بن حسن الأصبهاني الذي جمع للدواهي ما يزيد على اربعمائة اسم ( )، وأبو الحسن الرماني الذي ألف كتاب الألفاظ المترادفة ( )، وغيرهم ( ) .

٣- أما الفريق الثالث فكان في منزلة بين منزلتي الحدوث من عدمه في اللغة، وعرفوا بالمعتدلين، ويمثّل هذا المذهب جمعٌ من العلماء ممن أنكروا وقوع الترادف المطلق بين اللفظين المتحدّين في المعنى إلا بشروط؛ لأن تعدد الألفاظ على المعنى الواحد تعدداً مفرداً يمثّل خروجاً عن طبيعة اللغة في تسمية الأشياء؛ ولكنهم في الوقت نفسه يقرّون بحدوث الترادف غير المطلق، بشروط معينة، تحدّد من كثرته وإطلاقه، ومن هذه الشروط ملاحظة الفرق بين الاسم والصفة، ووجوب قصر الترادف على ما يحدث بين اللفظين من تطابق في المعنى الواحد من غير أدنى تفاوت دلالي ملموس، وأن يكون كلّ من اللفظين المترادفين قد وُضع وضعاً مستقلاً للمعنى المعين ( ) .

وجاء هذا الرأي المعتدل نتيجة مغالاة بعض العلماء في إثبات حدوث الترادف من جهة، وإنكاره في اللغة العربية من جهة أخرى، ونتيجة ذلك ذهب بعض العلماء ومنهم فخر الدين الرازي(ت: ٦٠٦هـ)، إلى إثبات وجود الترادف لكنه وقف موقفاً معتدلاً في حصر الكلمات المترادفة في اللغة، فقد عرف الألفاظ المترادفة بأنها: "الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد... كالحنطة، والبر، القمح،؛ إذ أخرج الألفاظ التي تدل على مسمى واحد بأكثر من اعتبار، وهو ما أرجحه من مذاهب القدماء لموضوعيته، ولتحديده جوانب حدوث هذه الظاهرة، وهو ما يمثل أمراً بين أمرين إنكار الترادف مطلقاً، والإقرار بحدوثه مطلقاً.

وقد أكد بعض المحدثين - تبعاً للقدماء - "إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر" (، فالترادف: مجموعة من الألفاظ الدالة على معنى واحد نتيجة عوامل عديدة تنشأ من اختلاف اللهجات قابلة للتبادل في ما بينها في أية سياقات ( )، وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى القول بوقوع الترادف غير أنه وصفه بالضالة والندرة ( )، وتبنى الدكتور صبحي الصالح رأي الأصفهاني القائل بوقوع الترادف بين لغتين، أما في لغة واحدة فلا ( )، وذهب الدكتور محمود فهمي حجازي ( ) إلى وجود الترادف النسبي؛ لأن دراسة الألفاظ في سياقاتها التركيبية يؤكد وجود فروق دلالية بينها.

### أنواع الترادف عند المحدثين:

يرى المحدثون أن حدوث الترادف على أنواع، وهي:

**الترادف الكامل أو التام:** هو أن يتطابق اللفظان تمام التطابق، فلا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما في جميع السياقات، وشبه الترادف أو التشابه أو التقارب أو التداخل: وذلك بتقارب اللفظين تقارباً شديداً بحيث يصعب التفريق بينهما مثل: (عام، سنة، حول)،

**والتقارب الدلالي:** وذلك حين تتقارب المعاني، مع اختلاف كل لفظ عن الآخر بلمح واحد في الأقل، مثل: (حلم، رؤيا)، وأنكر بعض المحدثين وقوع الترادف التام في اللغة، منهم (بالمر) الذي يرى أنه ليس هناك ترادفات حقيقية، ولا توجد كلمتان تحتلان المعنى نفسه تماماً ( )؛ وعليه فالترادف الذي وافق عليه اللغويون المحدثون،

هو **الترادف الناقص، أو الترادف غير التام**، وهو يعني عندهم إمكان حلول كلمة مكان أخرى تؤدي معناها أو وظيفتها في عدة سياقات ( )، وهو ما أقره أحد الأصوليين المحدثين ( )، وهو المختار.

### أمثلة عن الترادف:

ومن أمثلة حدوث الترادف ما ذكره الرماني في كتابه (كتاب الألفاظ المترادفة) ، ، وقسمه إلى نحو ١٤٠ فصلاً خصص كل فصل لكلمات ذات معنى واحد. ومن أمثلته التي ذكرها: (وصلته، ورفدته ، وحبوته ، وأعطيته؛ ومنها السرور، والحبور، والجدل، والغبطة، والفرح).

ومنهم كراع في «المنتخب» ، ومن أ أمثله التي ذكرها : (الحنج ، والبنج ، والجنث ، والنجار ، والجرتومة ، والأرومة لأصل الانسان . وزوج المرأة ، وحليها، وبعلها، وعشيرها)؛ وقد عقد كراع في كتابه «المنتخب» بابا بعنوان : «باب إعادة المعنى إذا اختلف اللفظان، وذكر من ذلك قوله عز وجل: ((لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً))، والأمت : العوج .

### ظاهرة المشترك اللفظي نظرياً وتطبيقياً

المشترك اللفظي معكوس الترادف، فهو ((كلمة واحدة تحتل معنيين أو أكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة؛ ككلمة: (عين)؛ فهناك عين الماء، وعين المال، وعين الميزان))، وباصطلاح الأصوليين: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة؛ فاللفظ يحمل أكثر من دلالة، وكل دلالة تكون على انفراد، فلا تكون كل الدلالات محتملة في اللفظ فإذا كان ذلك وقع اللبس، بيد أن المشترك تكون فيه دلالة اللفظ مستقلة عما سواها، ويمكن تمييزها بالقرينة.

أما المعاصرون فلم يخرجوا المشترك اللفظي عن هذا الحد، بل تابعوا القدماء ولاسيما الأصوليون في ذلك، ومنهم من أفرد لهذه الظاهرة كتاباً مستقلاً.

وتمثل مؤلفات (الأشباه والنظائر) هذا النوع من الظواهر اللغوية في التراث.

وقد اختلف علماء العربية في وقوع الاشتراك في اللغة فانقسموا على فريقين :-

الفريق الأول : القائلون بحدوثه في اللغة: قال بوجود هذه الظاهرة أغلب علماء العربية

وأفرد جماعة منهم مصنفات في الاشتراك اللفظي؛ ومن المقرين بوجوده: الخليل بن أحمد، وسيبويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، والمبرد، وغيرهم ().

وممن عني ببيان المشترك اللفظي في مصنفاته ابن السكيت ( )، وابن قتيبة ( )، و ابن خالويه ( )، والأزهري ( )، وابن فارس ( )، ولكثرة القائلين بوقوعه قال ابن جني: إن المشترك اللفظي " كثير في كتب العلماء، وقد تناهت أوقالهم، وأحاطت بحقيقته أغراضهم" ( ).

وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنه " لا معنى لإنكار المشترك اللفظي مع ما روي لنا من في الأساليب العربية الصحيحة من أمثلة كثيرة لا يتطرق إليها الشك" ( ). وغيرها من الأسباب التي قدمها من قال باطراد وقوعه في اللغة، ولعنائتهم بهذه الظاهرة وارتباطها بالقرآن الكريم نجدهم قد ألفوا كتباً متخصصة بهذه الظاهرة ك(الوجوه والنظائر) لهارون بن موسى (ت: ١٧٠هـ)، ولأبي علي الدامغاني (ت: ٤٧٨هـ).

الفريق الآخر: المنكرون لحدوثه في اللغة : من أبرز من أنكر وقوع هذه الظاهرة في

اللغة ابن درستويه(ت ٣٤٧هـ) كما تذكر المصادر، ومن أقوى الحجج عنده على انتفاء الاشتراك اللفظي كلمة (وجد)؛ إذ قال: " هذه اللفظة من أقوى حُجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق

لفظه ويختلف معناه؛ لأن سيبويه ذكره في أول كتابه وجعله من الأصول المتقدمة فظنَّ من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظٌ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفةٍ وإنما هذه المعاني كلها شيءٌ واحد وهو إصابةُ الشيء خيراً كان أو شراً ( ).

والذي يُطمأن إليه في الدرس اللغوي أن وقوع المشترك في اللفظ الواحد في أصل الوضع وارد، على أننا لا ننكره في الاستعمال الطارئ، ولكننا لا نقول بوقوع المشترك بمفهوميه المشتركين بمعنى واحد في الاستعمال، أو في لهجة واحدة ( )، فعلى سبيل المثال كلمة (عين)، لا تستعمل بمعناها الأصلي الحقيقي، وبمعناها المجازي ك(الجاسوس) بالوقت نفسه في الاستعمال، لأن المتكلم يريد بيان أحد المعنيين المشتركين في تواصله مع الآخر، وليس المراد كليهما في آن؛ اللهم إلا إذا قصد الإبهام، أو التورية بأحد المعنيين عن الآخر على المتكلم لعلَّه معينة ( ).

#### أسباب حدوث ظاهرة المشترك اللفظي:

وتعددت أسباب القائلين بوقوعه؛ منها:

#### • أسباب داخلية: وتحدث بتغيير في النطق، وتغيير في المعنى؛

١- أما تغيير في النطق؛ فيحدث بالقلب المكاني، وبالإبدال؛ ومن أمثلة القلب (خاط، وخطا) بقلب (خطا) إلى (خاط) يصبحان كلمة واحدة لأكثر من معنى؛ فتصير كلمة (خاط) من المشترك؛ ومن الإبدال (حنك وحلك) استعملتهما العرب بمعنى السواد؛ وكانوا من قبل يدلان على معنيين مختلفين.

٢- أما تغيير المعنى؛ فقد يحدث مقصوداً؛ كما في كلمة توجيه؛ فهي في اللغة من الإرسال في وجهة معينة؛ وفي اصطلاح الشعر تدل على معنى آخر؛ فاستعمالها بمعناها الاصطلاحي المقصود أحدث مشتركاً لفظياً...

وقد يكون التغيير تلقائياً؛ ومثاله المجاز كما في كلمة لسان التي تدلّ على العضو الإنساني المعروف؛ وقد تطلق على من يكون لساناً لقومه. إعطاء الشيء اسم مكانه ، كما حدث في كلمة الراوية التي كانت تعنى الجمل الذي يحمل قرية الماء ، ثم أصبحت تعنى القرية نفسها .

#### • أما الأسباب الخارجية؛ فمنها اختلاف البيئة، وتعدد الواضعين، والإبهام على المتلقي.

قال السيوطي: " فالأكثر على أنه ممكن الوقوع بجواز أن يقع من واضعَيْن، بأن يضع أحدهما لفظاً، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وهذا على سبيل أن اللغات توقيفية، وأما من واضعٍ واحدٍ لغرض الإبهام على السامع حين يكون التصريح سبباً للمفسدة" ( )،

## أنواع المشترك اللفظي عند المحدثين

من الممكن التمييز بين الأنواع الأربعة الآتية عند المحدثين:

- ١- وجود مركزي للفظ تدور حوله عدة معانٍ فرعية أو هامشية.
- ٢- تعدد المعنى لاستعمال اللفظ في مواقف مختلفة.
- ٣- الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة لتطور في جانب المعنى.
- ٤- وجود كلمتين يدل كل منها على معنى، وقد اتحدت صورة الكلمتين نتيجة تطور في جانب النطق.

### أمثلة عن المشترك:

- ١ - كلمة (يد)، ترد في الاستعمالات الآتية: كسرت يد فلان، يد الفأس (مقبضها)، يد الطائر (جناحه) طويل اليد (للسمح الجواد) يد الرجل (جماعة قومه وأنصاره)
٢. كلمة « كتب » ترد في التعبيرات الآتية: كتب الكتاب (انتسخه)، كتب البغلة (جمع بين شفر بها بحلقة)، كتب القربة (خرزها بسيرين)، كتب الكتيبة (جمعها).

### ظاهرة التضاد نظرياً وتطبيقياً

الأضداد نوع من أنواع العلاقات الدلالية بين الألفاظ في العربية، وهو اللفظ الواحد الدال على معنيين متضادين ( )، وقيل: هو نوع من المشترك اللفظي إلا أنّ الاختلاف بين المشترك والأضداد هو أن الأضداد ألفاظ يحدث فيها اختلاف تضاد وليس اختلاف تغاير كما هو في المشترك ( ) .

وأفرد العلماء لهذه الظاهرة مؤلفات خاصة، كما هو الحال عند قطرب، والأصمعي، وابن السكيت، والسجستاني، وابن الأنباري، وأبي الطيب اللغوي، والصاغانى ( )، وبعضهم أفرد له فصلاً من مؤلفاته، كما هو الحال عند ابن قتيبة في باب تسمية المتضادين باسم واحد ( )، وابن فارس كما في قوله: "ومن سنن العرب في الأسماء، أن يُسموا المتضادين باسم واحدٍ فالجون للأسود، و الجون للأبيض" ( )، والسيوطي ( ) .

أمّا عن موقف علماء العربية فانقسموا بين مؤيدٍ لحدوثه في اللغة ومنكر له، فالمؤيدون من ذكرناهم سابقاً، أمّا المنكرون فيتقدمهم ابن درستويه؛ الذي أَلَفَ كتاباً اسماء (إبطال الأضداد) ( )؛ ومن الذين أنكروا وقوع الأضداد في اللغة ثعلب الذي نقل عنه الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) أنّه قال: " ليس في كلام العرب ضد، قال: لأنّه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالاً؛ لأنّه لا يكون الأبيض أسود، ولا الأسود أبيض، وكلام العرب وإن اختلف اللفظ فالمعنى يرجع إلى أصل واحد، مثل قولهم: التلعة وهو ما علا من الأرض، وهي ما انخفض لأتّها مسيل الماء إلى الوادي، فالمسيل

كله تلعة، فمرة يصير إلى أعلاه فيكون تلعة ومرة ينحدر إلى أسفله فيكون تلعة، فقد رجع الكلام إلى أصل واحد وإن اختلف في اللفظ. وكذلك الجون هو الأسود وإذا اشتدّ بياض الشيء حتى يعشى البصر رُئي كالأسود، والصَّارخ المستغيث والصَّارخ المغيث لأنَّه صراخ منهما" ( ).

وردّ بعض الباحثين المحدثين نقل الجواليقي رأي ثعلب في الأضداد مستدلاً بنصوص لغوية وردت عن ثعلب في مجالسه واستعماله الصريح للفظة الأضداد إذ قال : " الناهل، والعطشان، والريان من الأضداد " ( ).

أما المحدثون فاستبعد أكثرهم ألفاظاً كثيرة ذكرها القدماء؛ وأكتفوا من أمثلتها بالنزر القليل ( )، وخلصوا إلى أن التضاد ظاهرة لغوية منبثقة عن الاشتراك، وهي تحدث في ألفاظ اللغة على نحو محدود.

### أسباب حدوث التضاد في الألفاظ متنوعة، منها:

- اختلاف اللّهجات العربية، كلفظة "وثب" فهي عند مِصرٍ بمعنى "قفز"، وعند حمير بمعنى "قعد".
- التّطوُّر الصوتي، إذ قد يحدث في بعض الأحيان وجود كلمتين مختلفتين، لهما معنيان متضادان، فتتطور أصوات إحداهما بنحوٍ يجعلها تنطبق على الأخرى، فتبدو كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضادان، كما في (المقت الكتاب) عند بني عقيل فهو بمعنى كتبتّه، وعند قيس محوته، وهي تطور عن (نمقت الكتاب) عند بني عقيل، أي أن ثمة تطوراً صوتياً حدث عند عقيل بإبدال النون ميماً.
- عوامل نفسية واجتماعية، كالتفاؤل كقولهم: السليم للديغ، والتشاؤم؛ كتسميتهم الأطفال بأسماء وقائية؛ لصرف الأرواح عنهم.
- التصحيف والتحريف.
- التطور الدلالي.
- الاقتراض اللغوي، وغيرها.

### أمثلة من الألفاظ المتضادة:

منهم ابن الأنباري في قوله: " وعزّرت حرف من الأضداد، يقال: عزّرتُ الرجل إذا أدبته وعنفته ولمته؛ ومنه قول الفقهاء: يجب عليه التعزيز. ويقال: عزّرتُ الرجل إذا عظّمته وكرمته ، ومنه (الطرب: للفرح وللحزن)، و(المتهجّد: للنائم واليقظان)، وغيرها كثيرة.